لما حفظ سواء فيما ذكر نسيه قبل كمال الاية ام بعدها
ثم رايت بشيخنا قال وان يكن عرف غالب فالاوجه
اعتبار ما دون الاية فاذا علمه بعضها فنسيه قبل ان
يفرغ من باقيها الزم الاجير اعادة تعليمها اه وفي
البيان محل الخلاف فيما اذا علمه اية فاكثر والاوجب
الاعادة قطعا لان بعض الاية لا يقع به الاعجاز اه
ولعل شيخنا اخذ مما ذكروه من هذا وان كان
ما قاله فيما اذا لم يغلب عرف وما في البيان فيما غلب
وفيه نظر لانا ان عبرنا الاعجاز فدون ثلاث ايات
لا اعجاز فيه على الاصح ولم نعتبره وهو الاوجه
مر انفا ارد نا الامر على العرف الغالب في الاية ودونها
وعند عدم الغلبة هنا ايهام فاحتيج لبيان في العقد
والا بطل وبه يتجه ما ذكروه من تعيين المتعلم
واسلامه او رجاء اسلامه ويفرق بينه وبين عدم
جواز بيع نحو مصحف من يرجى اسلامه بان ما يراد ثمة
على التعلم خلوف الرجا فيه خارجا من الامتهان
المخشى عما يترتب على التعلم هنا الا مرونة والاختيار
حفظه نعم ان وجده فيه خارجا عن عادة امثاله
تعين رده بعثه ابن الرفعة وعليهما عقد عليه والا وكلا
من يعلمه ولا يكفي ان يفتحا المصحف ويقيسا قدر ما منه
لاختلاف المسار اليه صعوبة وسهولة ويفارق الاكتفاء
بمشاهدة الكفيل في البيع كما مر بانه توثق للعقد

لا معقود

لا معقود عليه ويسهل السؤال عنه فتحق امره فرع
يصح الاستيجار للخدمة ثم ان عينا شيأ اتبع والا
اتبع العرف اللايق بالاجير والمستاجر وكان الهروي
بينه بقوله يدخل فيها اذا طلقت غسل ثوب
وخياطة وخبز وطحن وايقاد تنور وعلف دابة وحلب
حلوبة وخدمة زوجة وفرش في دار وحمل الشرب
المستاجر وتطهيره اه لكن نقل الصفلوكي
عن شيوخه انه لا يدخل علف الدابة وحلب الحلوبة
وباني اوايل الوصية بالمنافع انه لا يجب كتابة
وبناء وفي استيجار شخص لفعل البئر على ارض
او نحو سقف بين الموضع الذي يبنى فيه الجدار
والطول له وهو الامتداد من احد الرواتبين
الى الاخر والعرض وهو ما بين وجهي الجدار والسمك
بفتحي اوله وهو الارتفاع ان قدر بالعمل وما يبنى
به من حجر او غيره وكيفية البناء اهو منصدا ق
طلعا مسلم او مجوف ان قدر العمل او
بوجه بالزمن كما صرح به العمراني وغيره
لاختلاف الغرض به واعتمد الاذرعي
اخذا مما مر في خياطة قدر بزمن انه لابد ان
يعين ما يخيطه وفارق ما ذكر تقدير الحفر
بالزمن فانه لا يشترط فيه بيان شيء من ذلك

مخطوطات الرياض

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)